أكدوا أهمية وضع ضوابط رادعة.. رجال أعمال:

عدم ضبط استخدام الشيكات تسبّب في إفلاس بعض التجّار

المحرر الاقتصادي:

شدد رجال أعمال على أهمية وضع ضوابط أكثر صرامة فيما يتعلق بإصدار شيكات دون رصيد، إذ أصبح الشيك لا يمثل أي نوع من أنواع الثقة أمام الكثير من التجار، داعين الجهات المعنية إلى تشديد الإجراءات المعنية بهذا الأمر.

ودعا آخرون إلى الاستفادة من التجارب الناجحة في التعامل مع الشيكات بوصفها أداة دفع بالدول الشقيقة كالإمارات والمغرب وتونس، في حين قال بعض آخر إن السوق المحلي بحاجة إلى نظام التسويات بهدف الحفاظ على الكيانات التجارية التي تمتلك عمرًا طويلاً في السوق، وهذا يتطلب المزيد من التسهيلات والمرونة.

وقال عبدالحكيم الشمري، رئيس مجلس إدارة مجموعة الشمري القابضة، إن مشرع القانون الخاص بالشيكات بدون رصيد، يحاول أن يوازن بين مصالح جميع الأطراف في سوق العمل، إذ إن نجاح أي دولة في تنمية اقتصادها إنما يعتمد على التشريعات المنظمة التي تحمي حقوق وواجبات أطراف العمل، وتوفر الاستقرار المطلوب الشعور بالأمان لدى الجميع بأن حقوقهم محفوظة، مشددًا على أن معالجة مشكلة الشيكات دون رصيد أمر مهم جدًا لزيادة الثقة لدى المتعاملين بهذه الأداء المصرفية المهمة؛ وذلك لإنعاش حركة السوق مع توفير الضمانات لردع كل من يحاول إساءة استخدام الأداء المالية المهمة.

وبيّن أن اعتبار الشيك أداة تنفيذية هو أمر في غاية الأهمية وضرورة ملحة، «إذ إننا كرجال أعمال وخلال الأعوام الماضية فقدنا الثقة بهذه الوسيلة نظرًا لعدم وجود إجراءات صارمة تردع من يحاول استخدام الشيك كأداة دفع، بل أصبحت لدى البعض أداة من أدوات الاحتيال للأسف الشديد، وإننا نشدّ على الدولة والجهات التشريعية للإسراع

عبد الحكيم الشمري

> الشمري: لا ثقة بـ«الشيك» لعدم وجود إجراءات صارمة ضد إساءة استخدامه

في إعادة الاعتبار لهذه الأداء مع الضمانات التي تكفل عدم الإضرار بالطرف الذي يوفر الخدمة والسلع التي تكبد تكاليف استيرادها أو شرائها نقدًا، ويضعها في يد شخص يقدم أداة اسمها شيك، ثم يكتشف فيما بعد أن الأنظمة والتشريعات لا تحميه بل تأخذه إلى المحاكم لعدة شهور وسنوات وبنهاية المطاف يكتشف أن الأنظمة فيها ثغرات تمكن المحتلين والمتساهلين من الخروج من هذه الثغرات بأقل الأضرار، بينما يظل الدائن وصاحب الدين يعاني، بل وقد يتعرض للإفلاس والتعثر المالي نظرًا للالتزاماته مع الجهات الأخرى».

وأكد أنهم كرجال أعمال يشددون على الجميع إعادة الاعتبار إلى هذه الأداء ووضعها في العبارة القانونية الرادعة التي تضمن عدم التلاعب بالمصالح العليا للاقتصاد الوطني البحريني.

رياض البيرمي

> البيرمي: السوق بحاجة لنظام التسويات للحفاظ على الكيانات التجارية والاقتصاد

من جانبه، قال أحمد البنخليل، رئيس مؤسسة دلمون تايم للتجارة ومقاولات الصيانة، إن إلغاء عقوبة السجن للشيك دون رصيد وإتاحة السداد الجزئي مع الحفاظ على حقوق المطالب بالمبلغ هو اقتراح له جوانب إيجابية وسلبية، فسيساعد ذلك على تخفيف العبء على المدينين وعدم إغلاق فرصهم في حياتهم المهنية والاجتماعية بسبب الحكم بالسجن، وقد يسهل ذلك للمدينين تسوية ديونهم بالشكل الجزئي، ما يحفظ حقوق الدائنين.

أما عن الجوانب السلبية فبيّن أنه قد يؤدي ذلك إلى زيادة حجم السيولة المتداولة دون رصيد، ما يضر بالاقتصاد عامة على المدى البعيد، وقد يقلل من الحرص على إصدار شيكات بطريقة مسؤولة إذا لم تكن هناك عقوبات كافية، موضحًا أنه من الممكن النظر في بعض التعديلات التي تحقق التوازن بين

أحمد البنخليل

> البنخليل: الاستفادة من تجارب ناجحة بخصوص الشيكات في الإمارات والمغرب وتونس

حماية حقوق الطرفين، كإتاحة السداد الجزئي مع تخفيض العقوبات بدلاً من إلغائها تمامًا، وإضافة عقوبات بديلة كالغرامات بدلاً من السجن، ووضع آليات لتسهيل تسوية هذه الحالات دون الحاجة للجوء إلى القضاء.

وأشار البنخليل إلى تجارب دولية ناجحة في التعامل مع قضايا الشيكات دون رصيد يمكن الاستفادة منها، كتجربة المغرب التي قامت بإلغاء عقوبة السجن لحاملي الشيكات دون رصيد وحلّت محلّها غرامات مالية، كما تم إتاحة آلية للتسوية الودية للشيكات دون رصيد بين الطرفين قبل اللجوء إلى القضاء، وأدت هذه الإجراءات إلى تراجع ملحوظ في عدد قضايا الشيكات دون رصيد.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد أنشأت «لجان تحكيم للشيكات» لحلّ المنازعات الناشئة عن الشيكات دون رصيد بشكل ودي، إذ تم تحديد غرامات مالية محددة بدلاً من عقوبة السجن، وأدى ذلك إلى تخفيف الضغط على المحاكم وتسوية معظم هذه القضايا، ولفت كذلك إلى تجربة تونس التي قامت بإدخال نظام «التسوية المعجلة» للشيكات دون رصيد، إذ يتم إشعار صاحب الحساب بالشيك قبل رفع دعوى قضائية، لتتم إتاحة فرصة للمدين لتسوية الشيك خلال فترة محددة دون تحمل أيّ عقوبات إضافية، وهو ما أدى إلى تسوية غالبية قضايا الشيكات دون رصيد خارج المحاكم.

بدوره، قال رياض البيرمي، رئيس نقليات الرياض وسفاري لتأجير السيارات، إن بعض التعديلات التي رفعتها الحكومة بهذا الشأن مناسبة، خصوصًا فيما يتعلق بتجزيء المبالغ، فهي تعطي فرصة أفضل وإمكانية ووقتًا لعملية السداد، مستدركًا «ولكن القطاع الخاص بحاجة لتوضيح تفاصيل الفكرة»، مضيفًا «أما بخصوص الحبس فلا أجده مناسبًا؛ لكونه سيتسبّب في أضرار أكثر، فحبس صاحب العمل يعني إيقاف العمل بصورة نهائية».

وأضاف البيرمي: «نحن اليوم بحاجة إلى تسويات للحفاظ على الشركات والاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب سنّ تسهيلات أكثر مرونة تسهم في الحفاظ على الكيانات التجارية في البحرين، بما ينعكس على تنمية الاقتصاد الوطنين، فالكثير من التجار في السوق خسروا بسبب الشيكات؛ لأن كل المعاملات في البلد محتاجة إلى ضمانات، وهذا يشكل عبئًا كبيرًا على التاجر»، داعيًا إلى الاستفادة من الدول الشقيقة في سنّ المزيد من التسهيلات في الجانب.

ولفت البيرمي إلى أهمية وضع منع السفر على الأجنبي إذا تسبّب بهذا الأمر، خصوصًا أن هذا الأجنبي يُعد مهاجرًا، فبإمكانه إصدار شيكات دون رصيد والهرب للعمل في بلدان أخرى غير ملزمة بأنظمة الانتربول، داعيًا إلى النظر بجدية في هذا الأمر.

في تقرير لهيئة تنظيم الاتصالات

«زين البحرين» تتفوّق في أداء تجربة شبكات الهاتف المتنقل 2023

أعلنت زين البحرين، شركة الاتصالات المختصة، تفوقها في أداء خدمة تغطية الصوت والبيانات في تقرير حول تجربة شبكات الهاتف المتنقل 2023 الذي أصدرته هيئة تنظيم الاتصالات مؤخراً، وحققت الشركة التميز في السرعة وتجربة جودة الصوت، ووسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب بث الفيديو وذلك وفقاً للتقرير المستقل.

وشكل تطور أداء خدمة زين في جودة تغطية الصوت والبيانات تعزيز تجربة المستخدم الشاملة للعملاء، ومع سرعة نقل بيانات أسرع، وتغطية أوسع، وجودة صوت عالية الدقة، يمكن للمستخدمين الاستمتاع بتجربة اتصال سلسة لا مثيل لها، ومكالمات فائقة الجودة بصوت محسن وعالي الوضوح. بالإضافة الى ذلك، فإن أداء زين البحرين القوي على وسائل التواصل الاجتماعي سيوفر للعملاء زمن استجابة منخفضًا، ووصولاً أسرع إلى المحتوى، ما يجعل تبادل المعلومات أسرع وأكثر فعالية.

وتقدم علي عيسى اليهام، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في زين البحرين، بشكر هيئة تنظيم

علي اليهام

الاتصالات على جهودها المستمرة ودعمها لضمان معايير الجودة في قطاع الاتصالات.

وعلق اليهام قائلاً: «إن التغطية والسرعة الاستثنائية التي تقدمها زين البحرين، إلى جانب التزامها بتزويد العملاء بتجربة صوتية متميزة وتعزيز تجربة وسائل التواصل الاجتماعي، أسهمت في وضع زين كشركة ذات أداء قوي في تقرير هيئة تنظيم الاتصالات لتجربة شبكات الهاتف المتنقل. وهذا التقدير يسلط الضوء على التزام زين البحرين بتقديم خدمات اتصالات عالية المستوى تلبي توقعات العملاء. وبالنظر إلى المستقبل، ستواصل زين البحرين تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية، التي تتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وتحديد وتيرة الابتكار لدفع عجلة التحول في قطاع الاتصالات».

ويأتي هذا الإنجاز جزءًا من التزام زين البحرين المستمر للبقاء في طليعة التقدم التكنولوجي لتعزيز تجربة المستخدم عبر تقديم خدمات مبتكرة عالية الجودة لعملائها. ستواصل الشركة الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتحديثها بانتظام لمواكبة أحدث التطورات في التكنولوجيا.

بنفت تطلق حملة «اربح مع فواتير» التي تقدّم جوائز قيّمة

أعلنت شركة بنفت، الشركة المختصة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمة المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين عن إطلاق حملة جديدة تحت عنوان «اربح مع فواتير»، وتستمر الحملة على مدى ثلاثة الأشهر القادمة، وتتيح للمستخدمين فرصة الفوز بجوائز بقيمة 250 دينارًا بحرينيًا عند دفع فواتيرهم من خلال خدمة «فواتير» باستخدام تطبيق بنفت بي.

وفي هذا الصدد، قالت شفق الكوهجي، المدير العام المساعد لخدمات الدفع في شركة بنفت: «إننا سعداء بإطلاق حملة «اربح مع

شفق الكوهجي

فواتير» التي تؤكد التزامنا بتعزيز تجربة الدفع لمستخدمينا. فمن خلال تسهيل عملية الدفع وإطلاق مبادرات مميزة، فإننا نسهم في تحسين المعاملات اليومية لتكون أكثر فائدة ومتعة. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نحرص دائمًا على دعم رؤية البحرين في خلق اقتصاد غير نقدي وبناء قطاع مالي متطور في المملكة».

وتأتي حملة «اربح مع فواتير» لتؤكد التزام بنفت الدائم بتعزيز راحة ورضا المستخدمين من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة، وتهدف الحملة إلى الارتقاء بالتجربة المالية اليومية لأفراد المجتمع البحريني من خلال تسهيل عمليات دفع الفواتير مع إتاحة فرصة الفوز بجوائز قيّمة.

الفرص الاستثمارية المستدامة في إعادة إحياء المناطق القديمة

د. عبير شاهين

في عالمنا المتسارع والمتغير، تبرز أهمية الاستثمار في المشاريع التي تحقق توازنًا بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي والاستدامة البيئية. إن إعادة إحياء المناطق القديمة، وبخاصة المنامة والمحرق والرفاع، وتحويلها إلى مساحات حديثة ومستدامة تمثل فرصة استثمارية واعدة، تجمع بين تحقيق عوائد مالية مجزية ودعم المجتمع والبيئة.

ويعتبر الاستثمار في إعادة إحياء المناطق القديمة، وتطوير السياحة الصديقة للبيئة، وإنشاء بنية تحتية خضراء، وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، ودعم النقل المستدام، وتعزيز الصناعات الحرفية المحلية، واستخدام تقنيات المدن الذكية، وإنشاء المراكز التعليمية والثقافية، من بين المجالات الأساسية التي يمكن أن تساهم في إحياء هذه المناطق، وهذه الفرص لا تسهم في إحياء التراث وتعزيز الهوية الثقافية فقط، بل تساهم أيضًا في خلق بيئة مستدامة وداعمة للنمو الاقتصادي.

ويمكن لهذه الفرص أن تحقق عوائد مالية بينما تدعم أيضًا الحفاظ على التراث الثقافي والاستدامة البيئية.

وفيما يلي بعض المجالات الرئيسة للاستثمار المستدامة، وهي مشاريع إعادة الاستخدام التكيفي: تحويل المباني ذات القيمة التاريخية والتراثية الثقافية لاستخدامات حديثة (مثل الفنادق، المكاتب، المساكن) مع الحفاظ على هندستها المعمارية الأصلية، وتحسينات كفاءة الطاقة، والاستثمار في تحسين كفاءة الطاقة للمباني التاريخية، مثل تحسين العزل، النوافذ ذات الكفاءة العالية، وأنظمة تكييف الهواء، والسياحة الصديقة للبيئة، أي الفنادق والمطاعم المستدامة: تطوير أو الاستثمار في أماكن الإقامة وتناول الطعام التي تتبع ممارسات مستدامة، مثل استخدام المنتجات المحلية، تقليل النفايات، والحفاظ على الطاقة تبعًا لمعايير عالميه مثل (Net Zero Carbon Events by UNFCCC).

ومبادرات السياحة الثقافية: دعم مشاريع السياحة التي تروج للتراث والثقافة المحلية مع تقليل التأثير البيئي، والبنية التحتية الخضراء، المساحات الخضراء الحضرية، والاستثمار في إنشاء أو تحسين الحدائق، والحدائق السطحية، والمساحات الخضراء التي تحسن جودة الهواء وتوفر مساحات ترفيهية.

وأنظمة إدارة المياه: أي تمويل مشاريع جمع مياه الأمطار، إعادة تدوير المياه (Grey Water)، وأنظمة الصرف الحضري المستدامة، ومشاريع الطاقة المتجددة: الطاقة الشمسية والرياح، أي تركيب مصادر الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية أو توربينات الرياح في وحول المناطق المخطط إعادة إحيائها، ومبادرات الطاقة المجتمعية، تطوير مشاريع الطاقة المشتركة التي تتيح للمجتمعات توليد واستخدام الطاقة المتجددة بشكل جماعي.

والنقل المستدام: أنظمة النقل العام بالاستثمار في أو دعم تطوير خيارات النقل العام الفعالة وقليلة الانبعاثات، مثل الحافلات الكهربائية والترام، والبنية التحتية للدراجات والمشاة، وتمويل إنشاء مسارات الدراجات، ومسارات المشاة، والبنية التحتية الأخرى التي تشجع على النقل غير الآلي.

والصناعات الحرفية المحلية: الاستثمار في الحرفيين المحليين والصناعات الصغيرة التي تحافظ على الممارسات التقليدية وتساهم في الاقتصاد المحلي وتعزيز القيمة المحلية المضافة، والأسواق والمراكز أي تطوير الأسواق التي تعرض وتبيع المنتجات المحلية، ما يعزز النمو الاقتصادي والحفاظ على الثقافة.

وتقنيات المدن الذكية: توظيف الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية، تنفيذ التكنولوجيا الذكية لتحسين استخدام الطاقة، وإدارة النفايات، وتدفق المرور في مناطق إعادة إحياء المناطق القديمة، والتخطيط المستند إلى البيانات، واستخدام تحليلات البيانات لإبلاغ تخطيط الحضري المستدام وجهود الحفاظ على التراث مثل مشروع حصر المنازل التاريخية في العاصمة المنامة القديمة؛ وذلك تمهيدًا لمعاينتها وضمها لمشروع المنامة التاريخية.

والمراكز التعليمية والثقافية مثل المتاحف والمراكز الثقافية، والاستثمار في المؤسسات التي تحافظ على التاريخ والثقافة المحلية وتروج لهما، وورش العمل وبرامج التدريب أي دعم المبادرات التي تعلم الممارسات المستدامة والمهارات التقليدية للمجتمعات المحلية، والحوافز والمزايا المالية والمنح والإعانات، إذ تقدم العديد من الحكومات والمنظمات حوافز مالية للمشاريع التي تتماشى مع أهداف الاستدامة والحفاظ على التراث.

والإعفاءات الضريبية: أي قد يكون المستثمرون مؤهلين للحصول على اعتمادات ضريبية أو خصومات لتمويل مشاريع الترميم والتنمية المستدامة.

زيادة قيمة العقارات: غالبًا ما تشهد المناطق التاريخية التي يتم إحياؤها زيادة في قيم العقارات، ما يوفر عائدًا على الاستثمار لمطوري العقارات والمستثمرين. وإيرادات السياحة: يمكن لمبادرات السياحة المستدامة جذب الزوار وتوليد الدخل للاقتصادات المحلية.

والاستثمار في الإحياء المستدام للمناطق الأصيلة لا يسهم في الحفاظ على التراث الثقافي فقط، بل يدعم أيضًا الاستدامة البيئية ويوفر فرصًا اقتصادية كبيرة. وتُعد وسيلة فعالة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تجمع بين الماضي والحاضر من أجل مستقبل أفضل.